مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

بعد 250 عاماً على الاستقلال

هل يكون الرئيس الأمريكي نفسه أكبر خطر على الولايات المتحدة والعالم؟

محمد ساري الزعبي
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

في بداية هذا العام، نشرت المجموعة الأوراسية (إحدى أبرز شركات استشارات المخاطر السياسية في العالم) تقريراً موسعاً عن «أهم المخاطر في العام ٢٠٢٦»، وقد كان الخطر الأكبر الوارد في التقرير لا يتعلق بالدرجة الأولى بالصين أو روسيا أو بتفشي وباء معين أو دولة نووية مارقة، بل بالولايات المتحدة نفسها. لقد وصف هذا التقرير هذا العام بأنه «عام نقطة التحوّل»، حيث تعيش فيه أقوى دولة في العالم «مخاض ثورة سياسية»، مع رئيس يعمل على عكس ما فعله المؤسسون الكبار للولايات المتحدة، لتفكيك الضوابط عن سلطته، وتوجيه أجهزة الدولة ضد خصومه. وعلى حد تعبير معدّي التقرير، لم تشهد الذاكرة الحية رئيساً أمريكياً يمتلك هذا الكمّ من القدرة على تغيير النظام السياسي، وتغيير دور الولايات المتحدة في العالم معه.

هناك ثقل يصعب تجاهله في هذه المفارقة مع بلوغ الولايات المتحدة ٢٥٠ عاماً على استقلالها. لقد كان جوهر وثيقة الاستقلال المعلنة في فيلادلفيا في ٤ يوليو ١٧٧٦، يكمن في تقييد السلطة المطلقة، فقد جاءت كلائحة ضد ملك رفض الموافقة على القوانين وعطل إقامة العدل وجعل القضاة تابعين لإرادته وحده. وبعد قرنين ونصف القرن، تتردد تحذيرات من أخطار تحدق بالولايات المتحدة بلغة تكاد تعيد صياغة تلك المظالم التي نسبت إلى جورج الثالث. ولعل في عبارة أمريكية ذائعة ما يختصر غرابة اللحظة، وإن كان أصلها بعيداً عن عصر التأسيس: «نظرنا إلى العدوّ؛ فإذا بنا ننظر إلى أنفسنا».

> **لعل في عبارة أمريكية ذائعة ما يختصر غرابة اللحظة وإن كان أصلها بعيداً عن عصر التأسيس: «نظرنا إلى العدوّ فإذا بنا ننظر إلى أنفسنا»**

سنأخذ في هذه الورقة هذا الادعاء على محمل الجد من غير أن نسلّم به. فهل يمكن أن يكون رئيس الولايات المتحدة فعلاً هو أكبر خطر على العالم وعلى بلاده في ذكرى استقلالها؟ سيكون الجواب مرهوناً بطبقات أربع: إما بحجة قوية مسنودة بأدلة أمتن مما عرفته أي حقبة سابقة، أو حجة معاكسة تنفي طرح حالة الخطر الأكبر، أو في الآن ذاته بمسألة معقدة محل نزاع تستحق التمعن والدراسة، أو بسمات نظام الحكم الأمريكي التي تخضع اليوم للاختبار في وجه المخاطر التي يدّعيها تقرير المجموعة الأوراسية.

إذا كان الجواب نعم

ليست الإيديولوجيا هي قوام حجة أن الرئيس هو الخطر الأكبر، بل الملاحظة البنيوية التي تدعي أن الولايات المتحدة فريدة في ممارسة القوة، والتي تسخرها اليوم لتفكيك النظام الذي شيّدته بيدها. صحيح أن ما تبقى أقوى بكثير من الصين، لكن المفارقة هنا أن الرئيس الصيني عبارة عن

سلطة تنفيذية أقل تقيّداً، فحين تقرر قوة عظمى أن تتوقف عن احترام قواعدها، تزيد من تحقن في المنظومة قدراً من انعدام القابلية للتنبؤ ومن اللاموثوقية. الخطر إذاً ليس ضعف الولايات المتحدة، بل القوة التي أصبحت رهناً للتقلّب واللامبالاة التي تبديها حديثاً تجاه الضوابط العالمية التي كان لها دور كبير في صياغتها.

هناك ثلاث وقائع في الشهور الثمانية عشر الأخيرة تمنح هذا الطرح ثقله.

- **الاشتباك مع الصين:** لقد كانت الرسوم الجمركية الكاسحة التي فرضتها الولايات المتحدة سواء بسواء على الحليف والخصم، حتى أنها طالت مناطق جزر غير مأهولة (جزر هيرد وجزر ماكدونالد)، وتصاعدت إلى مقاطعة فعلية للسلع الصينية قبل أن تتراجع واشنطن عن ذلك. وكان هذا التراجع كاشفاً في أسبابه، حيث ردّت بكين بكل قوتها، بينما نفرت الأسواق الكبرى من الولايات المتحدة، وتبيّن أن هذه الإجراءات لا تحظى بشعبية في الداخل، بينما تحركت المحاكم وعلى رأسها المحكمة العليا، للحد من قدرة الرئيس الأمريكي على قلب نظام التجارة العالمي بجرة قلم، وكان الاضطراب حقيقياً وقابلاً للقياس.

- **فنزويلا وعقيدة مونرو:** لقد أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عقيدة مونرو (١٨٢٣) إلى الواجهة، مؤذناً بعودة واشنطن إلى الاهتمام بمجالها الحيوي والهيمنة على نصف الكرة الغربي. لقد مثّلت عملية الولايات المتحدة في كاراكاس وأسر رئيسها المنتخب بأسس تنتهك السيادة، صدمة في العواصم الأوروبية. وقد وصف مراقبون سلوك الولايات المتحدة بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي، وأنه كان موازياً لمنطق القوة المروّع نفسه الذي بُرر به الهجوم الروسي على أوكرانيا. غير أن القلق الأعمق يكمن في «تدويل الحُجّة»، حيث يمكن قراءتها في بكين كترخيص لها عند مضيق تايوان، وفي موسكو كغطاء لتصرفاتها في أوكرانيا. وفي أيام معدودة بعدها كان الرئيس الأمريكي قد هدد كولومبيا، وأنذر كوبا ولوّح بيده للمكسيك، وجدد عزمه على ضمّ غرينلاند إلى الولايات المتحدة.

- **الحرب على إيران:** لقد كانت الحرب على إيران أخطر الوقائع وأبلغها دلالة، حيث كانت الضربات الأمريكية والإسرائيلية حرب اختيار شُنت رغم تحذير هيئة الأركان المشتركة من أنها قد تدفع طهران إلى إغلاق مضيق هرمز، وقد فعلت ذلك تماماً. وحين رفع تعطل المضيق أسعار خام برنت

> **الخطر ليس ضعف الولايات المتحدة بل القوة التي أصبحت رهناً للتقلّب واللامبالاة التي تبديها حديثاً تجاه الضوابط العالمية التي كان لها دور كبير في صياغتها**

والأسعار المحلية، تراجعت الولايات المتحدة، فقبلت وقفاً لإطلاق النار واتفاقاً قد يكون أكثر مؤاتاة لطهران بشهادة معظم الروايات، مما كان متاحاً قبل اندلاع الحرب. لقد أثبتت قوة إقليمية أضعف قدرتها على تحميل المصالح الأميركية والاقتصاد العالمي كلفة حقيقة.

هناك خيط ناظم في كل هذه الوقائع، فقد أقدمت الإدارة الأمريكية في كل منها على فعل مزعزع يشعل خطراً عالمياً حقيقياً، ثم أرغمت على التراجع بمزيج من رد الخصم وعقاب السوق ونفور الداخل ومقاومة المؤسسات. ومن هنا مغزى الخلاصة اللاحقة، بأن الولايات المتحدة هي المحرك الأول للخطر السياسي في العالم، لكن العالم، والنظام الذي شيّدته بنفسها، يرد الصفعات على نحو متصاعد.

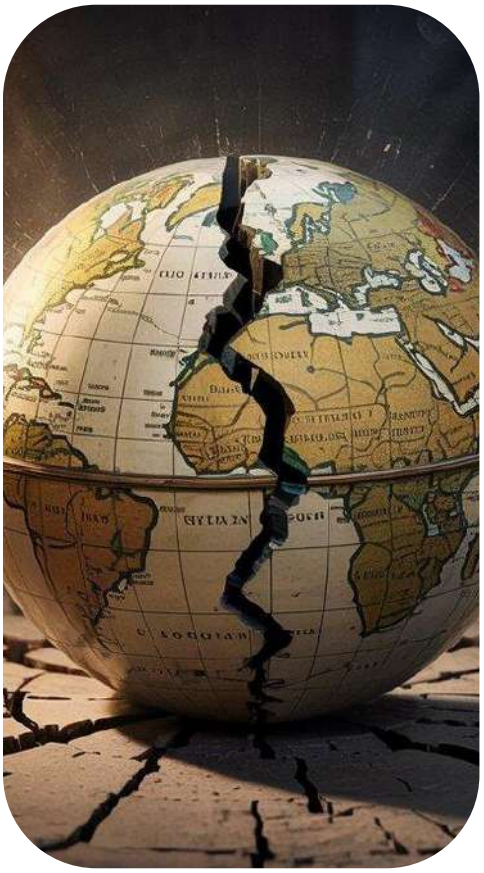

إذا كان الجواب لا

قد تبدو الوقائع الثلاث السابقة حجة دامغة، لكنها تحتمل قراءة معاكسة. فما وصفه تقرير المجموعة الأوراسية «بعام نقطة التحوّل» يمكن أن يقرأ كذلك باعتباره برهاناً، حيث يمكن أن يكون الخيط الناظم نفسه الذي يربط الاشتباك مع الصين بمغامرة فنزويلا بحرب إيران، ينطوي على مفارقة تقوّض أطروحة الخطر الأكبر الذي يمثله ترامب من داخلها، ففي كل مرة أقدمت فيها الإدارة على فعل مزعزع، ارتدّت إليها الكلفة سريعاً فأرغمت على التراجع. والتراجع هنا ليس علامة فوضى، بل دليل محتمل على أن الضوابط لا زالت تعمل، وهذه هي النقطة الجوهرية التي يغفلها منطق «الرئيس هو الخطر الأكبر». فالحجة تخلط بين النيّة والقدرة. صحيح أن الرغبة في تفكيك الضوابط حاضرة، لكن الوقائع تظهر أن القدرة على إتمام هذا التفكيك محدودة. لقد كبحت المحكمة العليا الرسوم الجمركية، وعاقب سلوك الأسواق عمليات المضاربة التجارية، وحذرت هيئة الأركان قبل اندلاع الحرب مع إيران ثم صدق تحذيرها، ناهيك عن الرأي العام الداخلي الذي نفر من كل هذه الإجراءات وكبح اندفاع الإدارة.

من خلال هذا المنظور، لا يبدو أن منظومة الولايات المتحدة السياسية قيد الانهيار، بل تتعرض لاختبار؛ فإما أن تنهار ببطء أو تصمد كما فعلت طوال تاريخها. وحين نقوم بقياس قوة نظام سياسي، فإن المعيار الرئيسي يكمن في قياس القدرة على استيعاب تلك المحاولات الرامية إلى تجاوزه وردّها. وثمة فارق بنيوي يفصل الحالة الأمريكية عن نظائرها. فحين يُقارَن الرئيس الأمريكي بنظيره الصيني أو الروسي، تنكشف المفارقة التي أشار إليها تقرير المجموعة الأوراسية من غير أن يستوفي دلالتها؛ فالسلطة التنفيذية الصينية أقل تقيداً، وهذا ربما يجعلها أخطر لا أكثر أماناً. فالرئيس الذي يواجه

> **لا يبدو أن منظومة الولايات المتحدة السياسية قيد الانهيار بل تتعرض لاختبار فإما أن تنهار ببطء أو تصمد كما فعلت طوال تاريخها**

محاكم مستقلة وأسواقاً حرة ومؤسسة عسكرية تُبدي رأيها وصحافة تنشر التحذيرات، هو رئيس محاط بطبقات من المقاومة تعجز أنظمة أخرى عن توليدها. كما أن قابلية التنبؤ التي يخشى التقرير فقدانها ليست خاصية تمنحها النوايا الحسنة للحاكم، بل ثمرة بنية مؤسسية تُنتجها رغماً عنه.

مسألة معقدة محل نزاع

يقتضي الإنصاف في هذه القراءة ألا نقع في فخ الطمأنينة المفرطة. فبين تأكيدات الخطر القاطعة ونفي هذه التأكيدات الواثقة، تقع منطقة رمادية تستحق التمعّن، ذلك أن ما صمد أمس قد لا يصمد غداً بالضرورة. لم تعمل الضوابط التي ردّت على الوقائع الثلاث تلقائياً، بل لأن أفراداً في مواقع بعينها اختاروا تفعيلها. والسؤال المقلق ليس عمّا إذا كانت المؤسسات قوية، بل عمّا إذا كان بقاؤها قوية مرهوناً باستمرار وجود من يشغلها ممن يؤمنون بها، وهنا يكمن جوهر النزاع. فدور المدافع عن أطروحة «الخطر الأكبر» يقول بأن ما نشهده ليس اختباراً عابراً بل تآكلاً تدريجياً؛ إذ إن كل تجاوز يُمتَص يوسّع حدود المقبول، وكل ضابط يُطعَن فيه يفقد بعض هيبته، حتى لو صمد في المرة الأولى. والتراجع الذي يبدو انتصاراً للمنظومة السياسية الأمريكية قد يكون تكتيكاً مؤقتاً في العمق، يعيد الرئيس بعده الكرّة بأدوات أمضى ومقاومة سياسية أوهن.

أما دور المدافع عن أطروحة متانة المنظومة السياسية الأمريكية، فيرد بأن التصوّر السابق يبالغ في تجاهل قراءة التاريخ الأمريكي، وأن «الجمهورية الأمريكية» مرّت بلحظات أشد وطأة، من الحرب الأهلية إلى فضيحة ووترغيت وغيرها، وخرجت منها معافاة، بل معزَّزة أحياناً بضوابط جديدة وُلدت من رحم الأزمات. والحق أن الحسم بين القراءتين متعذّر الآن، لأن كلتيهما تستند إلى الأدلة نفسها التي تفسرّهما على نقيض. فالوقائع الثلاث التي عرضناها سابقاً والتي تقول بجدّية «الخطر الأكبر» على الولايات المتحدة وتآكل المنظومة السياسية التدريجي، هي نفسها التي تقول بأن هذه المنظومة لا زالت تعمل بكفاءة وأن هذا الخطر مؤقت وليس هيكلياً. وهذا بالذات ما يجعل «٢٥٠ عاماً على الاستقلال» لحظة فاصلة لا لأنها تحمل الجواب، بل لأنها تطرح السؤال في أوضح صوره.

> **السؤال المقلق ليس عمّا إذا كانت المؤسسات قوية بل عمّا إذا كان بقاؤها قوية مرهونًا باستمرار وجود من يشغلها ممن يؤمنون بها**

النظام السياسي الأمريكي تحت الاختبار

يقودنا هذا إلى الطبقة الأخيرة، وهي سمات نظام الحكم الأمريكي التي تخضع اليوم للاختبار. لقد صُمّم هذا النظام في عام ١٧٧٦ على أن زيادة السلطة تُغري من يمتلكونها بالتوسّع، وأن الحاكم أيّاً كان سيسعى إلى

تجاوز حدوده ما لم تردعه سلطات موازية. ولهذا لم يراهن المؤسسون الأوائل للولايات المتحدة على فضيلة الحكّام، بل على تصادم مطامعهم. فوزّعوا السلطة بين فروعٍ ثلاثة، وجعلوا كلاً منها حارساً على الآخر، على قاعدة أن «الطموح يجب أن يُواجَه بالطموح». وهذه بالضبط هي الفرضية التي تُختبَر اليوم. فالمظالم التي عُدّدت في وثيقة الاستقلال ضد الملك جورج الثالث لم تكن سرداً تاريخياً عابراً، بل تشخيصاً «لأعراض الاستبداد» التي صُمّم النظام برمّته ليحول دونها. وحين تتردد اليوم تحذيرات بلغة تكاد تعيد صياغة تلك المظالم نفسها، فإن ما يُختبَر ليس صلابة رئيس بعينه، بل صحة الرهان التأسيسي، فهل تكفي البنية وحدها لكبح مطامع السلطة، أم أنها تحتاج إلى بشر يختارون الدفاع عنها؟ الجواب الذي تقترحه الوقائع الثلاث التي عرضناها مزدوج. فمن جهة، أثبتت البنية فاعليتها، حيث كان ردّ المحكمة العليا وتحذير هيئة الأركان هيكلياً ومؤسسياً داخل منظومة مصممة لفعل ذلك. ومن جهة أخرى، كشفت هذه الوقائع هشاشة كامنة، إذ إن فاعلية البنية ظلت معلّقة على استعداد شاغليها لتفعيلها. والنظام الذي يعتمد بقاؤه على فضيلة أفراده أضعف من نظام تعمل ضوابطه ذاتياً، وهنا يكمن مصدر القلق المشروع الذي لا يبطله التفاؤل.

خاتمة

نعود في الختام إلى العبارة التي صُدّر بها المقال: «نظرنا إلى العدو؛ فإذا بنا ننظر إلى أنفسنا». لقد قُصد بها في سياق التقرير أن تكون إدانة وإشارة إلى أن الخطر بات نابعاً من الداخل وليس من خصم خارجي، لكنها تحتمل معنى معاكساً أشدّ عمقاً متمثل في أن النظر إلى الذات هو بالضبط ما تفعله جمهورية حية حين تُختبَر ضوابطها. فالأمم التي تعجز عن رؤية مخاطرها الداخلية هي التي تقع في عواقبها؛ أما التي تشخّصها وتناقشها علناً وتوثّقها في تقارير المخاطر، فهي تمارس شكلاً من أشكال الدفاع عن الذات. وربما كان هذا هو الجواب الأصدق على سؤال الورقة. فلا يبدو الرئيس الأمريكي أكبر خطر على العالم لأنه قادر على تفكيك النظام، بل لأنه يكشف حدود ذلك النظام وشروط بقائه. والفارق بين جمهورية تنجو وأخرى تنهار لا يكمن في غياب من يطمح إلى تجاوز الضوابط، فهذا ثابت في كل زمان، بل في وجود من يقف في وجهه، بنية وبشراً. لقد راهن مؤسسو ١٧٧٦ على أن الطموح سيكبح الطموح. وبعد قرنين ونصف، ما يزال الرهان قائماً، ولم يُحسَم هذا الرهان، ولم يخسر كذلك. وفي بقائه مفتوحاً دون حسم في اتجاه أو آخر، تكمن عبقرية اللحظة ومأزقها معاً.

> **الفارق بين جمهورية تنجو وأخرى تنهار لا يكمن في غياب من يطمح إلى تجاوز الضوابط بل في وجود من يقف في وجهه**

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64